

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٦٠٠١

الاثنين، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تشانغ يسوي (الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دولغوف إندونيسيا السيد ناتاليغاوا إيطاليا السيد ترزي دي سانت آغاتا بلجيكا السيد بل بنما السيد سويسكم بوركينا فاسو السيد تيندريبوغو الجماهيرية العربية الليبية السيد الدباشي جنوب أفريقيا السيد كومالو فرنسا السيد ريبير فييت نام السيد لي لونغ منه كرواتيا السيد سكرايتيش كوستاريكا السيد أوربينا المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كوري الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الثامن عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في

كوت ديفوار (S/2008/645).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-56872 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كوت ديفوار

التقرير المرحلي الثامن عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

(S/2008/645)

الرئيس (تكلم بالصينية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل كوت ديفوار يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناءً على دعوة من الرئيس، شغل السيد بيلي (كوت ديفوار) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): وفقاً للتفاهم الذي تم

التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد تشوي يونغ - جين، الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك. أدعو السيد تشوي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/645، التي تتضمن التقرير المرحلي الثامن عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السيد تشوي يونغ - جين، الممثل الخاص بالنيابة للأمين العام لكوت ديفوار ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. أعطي الكلمة الآن للسيد تشوي يونغ - جين.

السيد تشوي يونغ - جين (تكلم بالانكليزية): إن التقرير المرحلي الثامن عشر للأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، المعروض على المجلس (S/2008/645)، يقدم آخر المعلومات عن التطورات التي حصلت في كوت ديفوار منذ أحدث تقرير للأمين العام بتاريخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وبعد إذنكم، سيدي الرئيس، أود أن أركز إحاطتي الإعلامية اليوم على أهم المسائل لهذه الفترة في كوت ديفوار، أي تحديد هوية السكان والعملية الانتخابية.

وستؤثر هاتان المسألتان تأثيراً حاسماً ومباشراً على مستقبل كوت ديفوار وستؤثر في الواقع على استراتيجية خروج عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ويشير تقرير الأمين العام إلى جدية التحديات اللوجستية التي تواجه العملية الإيفوارية المزدوجة لتحديد الهوية والانتخابات، التي من الحتمي أن تسبب حالات تأخير. ولكن في الوقت نفسه، يكشف التقرير أن هذه العملية وصلت الآن إلى مراحل هامة مثل نجاح الترتيب المتعلق بالتمويل وبدء عملية تحديد الهوية. وفي الوقت الحاضر، يشكل تراكم حالات التأخير مصدر

الواقع، وبالرغم من حالات التأخير، تم إحراز تقدم ملموس: فقد أعيد إحلال السلام بشكل واف بحيث يتمكن الأشخاص من السفر بحرية في جميع أنحاء البلد؛ وما زالت جميع الأطراف الفاعلة السياسية ملتزمة التزاماً ثابتاً بعملية تحديد الهوية والانتخابات؛ واستكملت الآن عملية المحاكم المتنقلة، مع إحراز نتائج ممتازة. وكما أوردت في إحاطتي الإعلامية السابقة، فإن جميع الترتيبات المالية تم تأمينها لعملية تحديد الهوية والانتخابات على حد سواء. وظلت عملية تحديد الهوية والانتخابات في كوت ديفوار تسير بشكل بطيء ولكنها تحرز تقدماً ملموساً. وفيما يتعلق بالتمويل، تتحمل الحكومة الإيفوارية نصيب الأسد من التكلفة، بمبلغ يقدر بحوالي ٢٠٠ مليون دولار. وتم إطلاق عملية تحديد الهوية التي طال انتظارها بمشاركة حماسية من السكان. وقمت بزيارة عدة مواقع لتحديد الهوية والتقيت بالأشخاص المصطفين لعدة ساعات، وبعضهم كانوا مصطفين منذ الساعة ٣/٠٠، بغية ألا تفوتهم عملية تحديد الهوية. وكانت تلك تجربة مثلجة للصدر.

وكل ذلك التقدم المحرز يسمح لنا بأن نعترف بأن حالات التأخير الناجمة من الإجراءات البيروقراطية والصعوبات اللوجستية ما زال يمكن تداركها ما دام الزخم ظل حياً. وللمرة الأولى في الأزمة الإيفوارية، فإن حالات التأخير ناجمة بشكل رئيسي من الجوانب اللوجستية وليست ناجمة من المسائل السياسية. وما زالت نافذة الفرصة مفتوحة. وسيحصل ملايين الأشخاص، في عدة أشهر، على بطاقة للهوية للمرة الأولى في حياتهم، مما يمكنهم من السفر والمشاركة في العمل بحرية. ومسألة "الإيفوارية" - أو الانتماء لكوت ديفوار - التي ظلت في صميم السياسة الإيفوارية المضطربة لفترة عقدين ستتم تسويتها بصورة نهائية. ولذلك، يبدو الآن أنه لا رجعة في العملية الإيفوارية التي وصلت إلى مراحل تتسم بتلك الأهمية.

قلقنا الرئيسي والأولي لأنه قد يعرض للخطر كامل عملية السلام في كوت ديفوار.

ومضي شهر ونصف تقريباً منذ أن بدأت عملية تحديد الهوية وتسجيل الناخبين في ١٥ أيلول/سبتمبر على أمل استكمال العملية في ٣٠ تشرين الثاني/أكتوبر. ولكن للأسف، ظلت خطى التقدم المحرز بطيئة بدرجة مؤلمة. وسيتم قريباً إدخال عوامل للتسريع بالعملية وقريباً ستصل العديد من المواقع إلى "السرعة القصوى". بيد أن مقدار التأخير فاجاً للجميع تقريباً.

إن السبب الرئيسي لذلك التأخير هو التعقيد اللوجستي لعملية تحديد الهوية. وفي كوت ديفوار، أصبحت العملية الانتخابية مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم بعملية تحديد الهوية. وهذان الحدثان الجوهريان والتاريخيان يجريان بشكل متزامن في البلد؛ ومن المتوقع أن يتم تحديد هوية ١١ مليون شخص بآلية متقدمة للغاية لتحديد الهوية ومن المتوقع تسجيل ٩ ملايين شخص بوصفهم ناخبين. وما يزيد تعقيد الأمور أن عملية تحديد الهوية تقع في نطاق مسؤولية نظام لمشغل مزدوج ومؤلف من شركة فرنسية خاصة، هي شركة ساغيم، والمعهد الوطني الإيفواري للإحصاءات المسؤول عن العملية.

والأمر الذي يزيد تعقيد الأمور، أن الدور الإشرافي والتنفيذي الشامل ظل محصوراً على اللجنة الانتخابية المستقلة، وهي ذات تشكيل رباعي. وقدم ثلاثة أرباع أعضاء اللجنة، بما في ذلك رئيسها، الحزبان السياسيات المعارضان الرئيسيان والقوات الجديدة. ومن المؤكد أن ذلك التشكيل الفسيفسائي يشكل سبباً وافياً للتأخير.

إن تراكم حالات التأخير أمر يشغل البال. بيد أننا ينبغي ألا نغفل عن التقدم الكبير والاستراتيجي الذي أحرز حتى الآن، وعلينا أن نواصل البناء على ذلك التقدم. وفي

الانتخابية وشعبتها للمساعدة الانتخابية. وستواصل عملية الأمم المتحدة، إلى جانب الكيانات الأخرى للأمم المتحدة، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم الدعم بتوفير المساعدة التقنية واللوجستية للعملية الانتخابية الإيفوارية.

إنني واثق بأن عملية السلام في كوت ديفوار، بتضافر جهود أبناء كوت ديفوار والمجتمع الدولي، ستكفل بالنجاح في التصدي لتحديات الانتخابات وإعادة توحيد البلد، الأمر الذي يوفر بدوره لعملية الأمم المتحدة استراتيجية للخروج.

وقبل الختام، أسمحوا لي أن أتناول المسائل الأمنية. بموجب اتفاق واغادوغو السياسي انضمت جميع الأطراف السياسية الفاعلة في كوت ديفوار رسمياً الآن إلى التيار السياسي الرئيسي للانتخابات. إن القوات المحايدة - التابعة لعملية ليكورن وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار - تسم بمصداقية عالية وتحظى بثقة كبيرة إلى درجة أن لا أحد تقريباً في كوت ديفوار يتوقع استفزازاً عسكرياً أو اضطراباً خلال فترة الانتخابات. ومن ناحية أخرى، الاضطرابات المدنية، وكما يشهد على ذلك ما وقع مؤخراً من اضطرابات متفرقة في مواقع تحديد الهوية، ستظل الشاغل الرئيسي لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار فيما يتعلق بحماية العملية الانتخابية ونتائجها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام في كوت ديفوار، السيد يونغ - جين تشوي، على بيانه.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

وبينما تتصارع الأطراف الفاعلة الإيفوارية مع حالات التأخير اللوجستية، علينا نحن، المجتمع الدولي، أن نضاعف جهودنا لتقديم المساعدة المالية والتقنية واللوجستية الحسنة التوقيت لعملية تحديد الهوية والانتخابات في كوت ديفوار. وتحقيقاً لتلك الغاية، تحاول عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى جانب الكيانات الأخرى للأمم المتحدة وهيئات المجتمع الدولي في أبيدجان، أن تكون خلاقة بقدر الإمكان في مساعدة العملية الإيفوارية لتحديد الهوية والانتخابات: إذ يقدم المانحون الدوليون حوالي ٥٠ مليون دولار للعملية الانتخابية، التي ستكلف حوالي ٨٠ مليون دولار؛ وقامت عملية الأمم المتحدة بنقل الدفعة الأولى من المواد، التي يبلغ وزنها ١٥ طناً، من أوروبا إلى كوت ديفوار مستخدمة طائراتها الخاصة في تموز/يوليه؛ وظللنا عند الاقتضاء نقدم مكيفات الهواء وغيرها من المعدات لمواقع تحديد الهوية.

والآن، وبعد أن حددنا مؤخراً انعدام وسائل النقل بوصفه أحد العوائق الرئيسية أمام إحراز تقدم سريع في عملية تحديد الهوية، تقوم حالياً عملية الأمم المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الانتخابية المستقلة، بوضع مشروع شامل لتقديم المساعدة في مجال النقل، يسمى عملية النقل. وستتيح عملية الأمم المتحدة استخدام سياراتها وسائقها لجميع المفوضين الانتخابيين الإقليميين البالغ عددهم ٣٤ في المدينتين الهامتين أبيدجان وبواكيه. وتعتزم وحداتنا العسكرية ووحدات الشرطة نقل عدد كبير من موظفي تحديد الهوية والمواد في جميع أنحاء البلد خارج هاتين المدينتين. ودخلت عملية الأمم المتحدة في مفاوضات مع شركات النقل الخاصة في كوت ديفوار بغية توفير مركبات لكامل مواقع تحديد الهوية التي تبلغ ١٠٠٠ موقعا في أبيدجان وبواكيه.

ولعل الأمر الأكثر أهمية، فيما يتعلق بالتخطيط وحماية الانتخابات، هو أن عملية الأمم المتحدة تقدم المشورة القيمة والمساعدة من خلال ولايتها للتصديق على القائمة